The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. ٩,N.3, P P ١٨٢-١٩٨
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ٩، العدد3، ٢٠١٧ ص ص ١٩٨-182

The role of fiscal policies in the financing of human development in Iraq

# دور السياسات المالية في تمويل التنمية البشرية في العراق

(*) أ.م.د. حيدر نعمة بخيت

## Abstract

The development process and the outcome of the interaction associated with the movement of the economy and society elements, and changes that occur in the quantity and quality of people's lives in a certain time period. In the light of developments in the international arena developments have expanded the concept of development than just focus on economic growth, to become part of the ongoing process of sustainable development.

Therefore, this research will focus on the study of fiscal policies and its prominent role in the financing of human development in Iraq and the calendar effect, with the study of the relationship between them is quantitative, as well as to identify the various concepts and variables related.

The study showed the positive impact of the general budget on human development in Iraq as evidence the value of the coefficient of determination of 78% which shows the significant role played by the budget in effect on the value of human development in Iraq guide during the period 2002-2014.

**المستخلص:**

تعد التنمية عملية مركبة ومحصلة لتفاعل العناصر المرتبطة بحركة الاقتصاد والمجتمع، والتي تحدث تغيرات كمية ونوعية في حياة الناس في حقبة زمنية معينة. وفي ظل التطورات الحاصلة على الساحة الدولية فقد توسّع مفهوم التنمية من مجرد التركيز على النمو الاقتصادي، ليصبح جزءاً من عملية التنمية المستمرة والمستدامة.

لذلك فأن هذا البحث سيركّز على دراسة السياسات المالية وما لها من دور بارز في تمويل التنمية البشرية في العراق وتقويم أثر ذلك، مع دراسة العلاقة فيما بينهما بشكل كمي، إضافة إلى التعرف على مختلف المفاهيم والمتغيرات ذات العلاقة. وقد أظهرت الدراسة الأثر الايجابي للموازنة العامة على دليل التنمية البشرية في العراق اذ كانت قيمة معامل التحديد ٧٨% مما يدل على الدور الكبير الذي تلعبه الموازنة في التأثير على قيمة دليل التنمية البشرية في العراق خلال المدة ٢٠٠٢-٢٠١٤.

## المقـــدمة:

تعد التنمية بشكل عام عملية مركبة ومحصلة لتفاعل العناصر المرتبطة بحركة الاقتصاد والمجتمع، والتي تحدث تغيرات كمية ونوعية على حياة الناس في مدة زمنية معينة بالقياس إلى مدد زمنية سابقة. وفي ظل التطورات الحاصلة على الساحة الدولية فقد توسّع مفهوم التنمية من مجرد التركيز على النمو الاقتصادي، ليصبح جزءاً من عملية التنمية المستمرة والمستدامة. لذا فالتنمية البشرية عبارة عن صيرورة تؤدي إلى توسيع

(*) جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد.

الخيارات أمام الناس، عبر وضع البشر في صميم عملية التنمية وجعلهم هدفها وموضوعها، مثلما تدعو إلى حماية الخيارات الإنسانية لأجيال الحاضر والمستقبل، وتشمل هذه الخيارات الحياة الطويلة والصحية واكتساب المعرفة والتمكن من الموارد الضرورية للتمتع بمستوى عيش مناسب.
وفي العراق تحتل التنمية البشرية أهمية خاصة لما مر به البلد من ظروف قاسية تمثلت بالحروب الخارجية والداخلية والعقوبات الاقتصادية والصراعات الداخلية بين مكونات الشعب العراقي الأمر الذي انعكس بشكل واضح على حياة الفرد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. لذا أصبح لزاما على الحكومات المتعاقبة استخدام السياسات الاقتصادية المختلفة ومن بينها السياسات المالية لغرض تحسين حياة الفرد وتحسين مؤشرات التنمية البشرية. وفي ظل صعوبة حصر أوجه الإنفاق الحكومي خلال مدة الدراسة فان الموازنة العامة للدولة تعد أهم مؤشر يمكن الاستدلال من خلاله على دور السياسة المالية في التأثير على دليل التنمية البشرية في العراق خلال المدة المبحوثة.

**أهمية البحث**

تحتل التنمية البشرية أهمية كبيرة على الصعيد الدولي لاسيما بعد عام ١٩٩٠ عندما اصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير الأول للتنمية البشرية في العام المذكور ليسلط الضوء على مفهوم أصبح مثار اهتمام الكثير من الساسة وعلماء الاقتصاد والاجتماع، لذا تأتي أهمية البحث من خلال تسلطيه الضوء على أهمية السياسات المالية ومدى تأثيرها على دليل التنمية البشرية عبر أدواتها المتعددة، والتركيز على الموازنة الحكومية باعتبارها مؤشر مهم يعكس حجم الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري ومن ثم قياس مدى تأثيره على دليل التنمية البشرية والذي يعكس موقع البلد من بين بقية بلدان العالم.

**مشكلة البحث**

تتمحور مشكلة البحث حول قيمة دليل التنمية البشرية في العراق إذ تعد منخفضة نسبيا بالقياس الى الكثير من البلدان العربية والأجنبية لتعكس مدى انخفاض قيمة مؤشرات التنمية البشرية الأمر الذي يحتاج الى وقفة جادة لغرض العمل على تحسين قيمة هذا المؤشر من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة ولاسيما السياسات المالية ومن ثم نقل البلد الى مستويات مرتفعة من التنمية البشرية تتناسب مع الإمكانات المالية الكبيرة والثروات التي يضمها البلد.

**فرضية البحث**

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان السياسات المالية لم تلعب دورا كبيرا في تحسين مؤشرات التنمية البشرية في العراق خلال المدة المدروسة كون الانفاق الحكومي يعد ذات طابع سياسي ومرحلي أكثر من كونه يخضع الى معايير اقتصادية مدروسة مسبقا.

**هيكلية البحث**

انسجاما مع مشكلة البحث وفرضيته قسمت الدراسة الى خمسة محاور فضلا عن المقدمة خصص المحور الأول كمدخل إلى السياسات المالية وتطور دور الدولة والمحور الثاني تناول تطور السياسة المالية في العراق، أما المحور الثالث فقد خصص الى الواقع التنموي في العراق، في حين كان المحور الرابع قد تناول الواقع المالي في العراق أما المحور الخامس والأخير فقد خصص الى النموذج القياسي لمعرفة اثر السياسات المالية على مؤشرات التنمية، وقد اختتمت الدراسة بعدد من النتائج والتوصيات.

## المحور الأول
## ( مدخل إلى السياسات المالية وتطور دور الدولة )

إن الشيء الملفت للنظر هنا هو غياب الإطار النظري المشترك للسياسة المالية أي عدم وجود نظرية تعكس آراء المدارس الاقتصادية المختلفة بصورة واضحة يمكن الاستناد إليها عند الولوج في الأدبيات الاقتصادية وإنما توجد أفكار وآراء متباينة توضح دور الحكومة في الاقتصاد تعكس التباين في وجهات نظر المدارس الفكرية المختلفة التي كان الكثير منها يفتقر إلى الأسس المنطقية، وربما يعود ذلك إلى إن التقلبات الحادة في

السياسة الاقتصادية كانت تعكس المصالح الآنية للحكومات أكثر مما كانت تستند إلى منطوق النظرية الاقتصادية[١].

وكذلك الأمر ينعكس على المالية العامة فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت من الاقتصاديين الكبار أمثال *فيكسل* Wicksell ولندل Lindahl وموسغريف Musgrave وغيرهم، إلا أنهم أهملوا أمور مهمة مثل نظرية الأنفاق العام الأمثل، وركزوا جهودهم على نظرية الضرائب[٢]، لما تشكل من أهمية كبيرة في المجتمعات الرأسمالية كونها الممول الأساس للإنفاق العام. وإذا ما أضفنا إلى ذلك عدم الاهتمام الكافي بموضوعات اقتصادية تتعلق بها (المالية العامة) فانه يمكن القول ان نظريتي المالية العامة والسياسة المالية تعدان اقل تطوراً من حيث الأساس النظري إذا ما قورنت بفروع النظرية الاقتصادية الأخرى مثل نظرية السوق وغيرها.

إن السياسة المالية ارتبطت بالثورة الكينزية في الثلاثينيات من القرن الماضي عندما دعا إلى استخدامها في تصحيح مسار الاقتصاد وانتشاله من الركود الذي يغوص فيه اثر أزمة الكساد الكبير[٣]، فسياسات الضرائب والأنفاق الحكومي تمارس تأثيرا ملموسا على الطلب الكلي، وكذلك فان الموازنة العامة تعد سلاحا مهما في مواجهة عدم الاستقرار ومشاكل البطالة والتضخم، فالإنفاق الحكومي يؤثر تأثيراً مباشراً على الطلب الكلي كونه احد مكوناته الأساسية، وتعمل الضرائب على التأثير في الدخل الممكن التصرف به وعلى ربحية منشآت الأعمال، وعلى هذا فان سياسة الضرائب لها تأثير غير مباشر على كل من الاستهلاك والاستثمار كمكونات للطلب الكلي.

بشكل عام يطلق على الأنفاق الحكومي كالمشتريات والرواتب وغيرها والضرائب لتحقيق أهداف اقتصادية عامة اسم السياسة المالية Fiscal Policy التي يمكن تعريفها بأنها مجموع السياسات الحكومية المتعلقة بالإيرادات العامة كالضرائب المختلفة والأنفاق العام لتحقيق أهداف عديدة كإعادة تخصيص الموارد ورفع معدلات النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل وغيرها[٤]، أي ان السياسة المالية هي استخدام الأنفاق الحكومي والسياسة الضريبية كوسيلة للتأثير في العوامل المحددة للإنتاج الكلي.

إن حجم دور الدولة ارتبط بشكل يكاد أن يكون مباشر بحجم الإنفاق الحكومي حيث مر بادوار مختلفة يتناسب مع طبيعة المرحلة الاقتصادية التي يمر بها وانسجاما مع الأفكار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، وهذا الدور مهما كان حجمه صغيرا أو كبيرا يبقى صمام الأمان الذي يحول دون وصول الاقتصاد إلى مرحلة الانهيار من خلال دوره في معالجة المشاكل الاقتصادية المتنوعة والعمل على الحد من الآثار التي تنجم عنها، وبدون هذا الدور فأن الاقتصاد سيتعرض إلى العديد من المشاكل كالتضخم والبطالة وغياب الاستقرار الاقتصادي[٥].

إن أولى الأدوار التي تبناها الفكر المالي للدولة هو المالية المحايدة المتوافق مع الدولة الحارسة والمنبثقة عن أطروحات الفكر الكلاسيكي[٦]، القائم على أنقاض أفكار وآراء المدرسة التجارية التي قامت على أنقاض النظام الإقطاعي والتي عملت على تشجيع تكديس المعادن النفيسة من ذهب وفضة منذ مطلع القرن الخامس عشر باعتبارها عوامل القوة الاقتصادية فأدت هذه العملية إلى معاناة البلدان الأوربية من ارتفاع مستويات الأسعار وغلاء المعيشة. وتنحصر مهام الدولة الحارسة بثلاث وظائف أساسية هي الدفاع والأمن والقضاء، والبعض يضيف وظيفة رابعة تتمثل بالتمثيل الدبلوماسي. لذا يمكن القول إن وظائف الدولة تتمثل بصورة عامة بتحقيق العدالة الاجتماعية والأمن على مستوى الداخل والخارج فضلا عن القيام بالمشروعات العامة التي يعزف

---

[١]– د.حيدر نعمه بخيت، سياسات الاستقرار الاقتصادي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص٧٨.

[٢]–.عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والأنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، الطبعة الأولى، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص٢١.

[3]- Romer, Christina D, What Ended the Great Depression, Journal of Economic History, No.52, December 1992, PP. 757-784.

[٤]– د.سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك: النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٢، ص٦٣٧.

[٥]– حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨، ص٩٨.

[6]– Thomas I. Palley, Keynesian, Classical and New Keynesian Approaches to Fiscal Policy: Comparison and Critique, Working Paper (96), Institute of Macroeconomics and Business Cycles Research, June 2012, PP. 3-9.

الأفراد عنها وفتح السفارات والقنصليات الدبلوماسية في بلدان العالم الأخرى لرعاية مصالح مواطنيها لتكون حارسة على النشاط الاقتصادي.

إن أطروحة *جون مايناردكينز* (١٨٨٣-١٩٤٦) كانت بمثابة الرد الطبيعي على السنين العجاف التي نتجت عن الأزمة الاقتصادية الكبرى التي اجتاحت المنظومة الرأسمالية خلال المدة ١٩٢٩-١٩٣٣ وتميزت بانخفاض كبير للأسعار وبطالة واسعة وتدهور الصناعة والزراعة[٧]، ومن ثم فأن دور الدولة كان لابد له من التغير باتجاه هذه الأفكار الناجمة عن المشاكل الاقتصادية التي عصفت اغلب البلدان الرأسمالية ليكون الدور الجديد للدولة هو تدخلي بدلا من دور الحراسة ومن ثم فان المالية العامة أصبحت غير مستقلة لتغدو تعرف بالمالية المتدخلة.

وتجدر الإشارة هنا إلى ان النازيين كانوا قبل الحرب العالمية الثانية بصورة عامة *وهتلر* بصورة خاصة غير مبالين بالقيود الكلاسيكية على الإيرادات العامة إذ كانوا يؤمنون بفكرة التمويل بالعجز، فأدولف هتلر[٨] الذي كان لم يتقيد بأية نظرية اقتصادية، قد شرع في تنظيم برنامج واسع النطاق للأشغال العامة كمشروع إنشاء الطرق السريعة عند تقلده للسلطة في عام ١٩٣٣ وكذلك إنفاقه الكبير في المجال العسكري وقد كان لهذا الأنفاق الفضل في إخراج الاقتصاد الألماني من الأزمة الطاحنة، وبحلول عام ١٩٣٦ قضي على جميع البطالة تقريبا مما كان له الأثر في وصول هتلر إلى السلطة في الوقت الذي كان الاقتصاديون ولاسيما اقتصاديو جامعة هارفارد Harvard university يتوقعون انهيار الاقتصاد الألماني نتيجة للسياسات المتهورة التي اتبعها هتلر المخالفة للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية.

بعد تحكم الدولة ومؤسساتها العامة بحجم اكبر لوسائل الإنتاج وتعاظم دورها في إشباع الحاجات العامة من خلال حريتها في توجيه الموارد الاقتصادية بالشكل الذي يضمن توجيهها لخدمة مصالح المجتمع ككل، أصبح للمالية العامة دور مختلف عن دور المالية المتدخلة متمثلا بدور الدول المنتجة. وعلى الرغم من بروز ظاهرة العولمة في العقد الأخير من القرن الماضي ومناداته بتحجيم دور الدولة وتخفيض الإنفاق العام إلا أن الدراسات المتأخرة بينت أن دور الدولة يتعاظم في النشاط الاقتصادي وحجم الإنفاق العام في تزايد مستمر في البلدان المتقدمة والنامية على حدا سواء.

## المحور الثاني
## ( تطور السياسة المالية في العراق )

تحتل السياسة المالية في البلدان النامية ومنها العراق دورا في كبيرا في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة والوصول إلى معدلات مرتفعة في مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية كون السياسات الأخرى ولاسيما النقدية منها تعد غير فعالة في هذه البلدان، على النقيض مما هي عليه في البلدان المتقدمة التي تتميز بفعالية السياسة النقدية.

وفي العراق في ظل الحقبة الملكية منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في عام ١٩٢١ وحتى قيام النظام الجمهوري في عام ١٩٥٨ كانت السياسة المالية بوصفها جزءاً من السياسة الاقتصادية العامة تعد غير فعالة كونها تتميز بالتقليدية والليبرالية المفرطة ودعمها للقطاع الخاص، فتدخلها يكاد يقتصر على حفظ الأمن وصيانة الملكية الخاصة، إذ استخدمت الموارد الاقتصادية المحدودة على تطوير البنى التحتية وتمويل الوظائف الاقتصادية لمؤسسات الدولة. وقد تغير هذا الدور قليلا نتيجة زيادة إيرادات الدولة الناجمة عن اتفاقية مناصفة الأرباح مع الشركات النفطية العاملة في العراق، وقد عدت السياسات الاقتصادية في هذه المدة بتبعيتها إلى توجهات الحكومة البريطانية[٩] وبخاصة في ظل ارتباط العملة العراقية بالجنيه في إطار ما يعرف بالمنطقة الاسترلينية.

---

[7]– Romer, Christina D, op cit, PP. 757–784

[٨] – جون كينث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة احمد فؤاد بليغ، تقديم إسماعيل صبري عبد الله، سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد٢٦١، الكويت، أيلول ٢٠٠٠، ص٢٤٧.

[٩] – د.فلاح خلف علي الربيعي، تحليل التغيرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق، أوراق MPRA، العدد (٢٨٣٧١)، كانون الثاني، ٢٠١١، ص٦.

أما بعد قيام ثورة تموز ١٩٥٨ فقد عدت السياسات الاقتصادية بسياسات فك الارتباط عن الحكومة البريطانية فأصبحت سياسات تدخلية في النشاط الاقتصادي ولاسيما بعد استمرار تزايد عائدات الدولة، إذ رأى العسكر الذين قاموا بتلك الثورة بأن السياسات السابقة موجهة إلى خدمة طبقة محدودة من الشعب تتمثل بطبقة الإقطاعيين وكبار الملاك، ومع ذلك فقد استمرت الدولة بدعم القطاع الخاص الذي استمر في ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج غير النفطي إذ بلغت مساهمته في هذه المدة بحدود ٧٠ في المائة[١٠].

خلال المدة ١٩٦٣-١٩٦٨ شهد البلد حالة من الفوضى الاقتصادية وغياب الدور الواضح للسياسات الاقتصادية ومن بينها السياسة المالية فانعدام الاستقرار السياسي ألقى بظلاله على غياب الرؤية الاقتصادية الواضحة، فالسياسات الاقتصادية التي طبقت عدت محاكاة لسياسات جمال عبد الناصر في مصر حيث شهد البلد موجة من التأميمات تمخض عنها تأميم ٣٠ شركة صناعية وتجارية فضلا عن جميع المصارف الأهلية وشركات التامين التابعة إلى القطاع الخاص، وبالتالي استبعد القطاع الخاص عن النشاط الإنتاجي وارتفاع عنصر المخاطرة في عملية الاستثمار وتكريس احتكار القطاع العام للنشاط الاقتصادي[١١].

وفي عام ١٩٦٨ شهد العراق انقلابا جديداً فشهدت السنوات الأولى طغيان التوجه الأيدلوجي الاشتراكي على السياسات الاقتصادية، إذ قامت الدولة بالعديد من المشاريع الضخمة والحد من مشاركة القطاع الخاص ففرضت الدولة رقابة صارمة وتراجعت الحرية الاقتصادية بشكل واضح بعد تعزيز المركزية بشكل كبير. وبعد عام ١٩٧٣ شهدت الإيرادات المالية طفرة كبيرة بعد تأميم النفط العراقي وتصحيح أسعاره فارتفعت من ٠,٢٠٣ مليار دينار عام ١٩٦٨ إلى ١,٧ مليار دينار عام ١٩٧٤ ثم إلى ٨,٩ مليار دينار عام ١٩٨٠. فعززت الدولة سيطرتها على النشاط الاقتصادي وإخضاع نشاط القطاع الخاص إلى هيمنة القطاع العام.

وبعد عام ١٩٨٠ شهدت الإيرادات المالية انخفاضاً كبيراً نتيجة اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية التي استمرت ثمان سنوات وتأثر الصناعة النفطية في الحرب فانخفضت الإيرادات النفطية إلى ٣,٤ مليار دينار في عام ١٩٨٢ ثم إلى ٢,٢ مليار دينار عام ١٩٨٦ ثم وصلت إلى ٢,٩ مليار دينار عام ١٩٩٠. وقد شهدت السياسات المالية إنفاقاً غير مسبوق إذ تجاوز الإيرادات العامة لغرض دعم تكاليف الحرب الباهظة فخلال المدة ١٩٨٠-١٩٨٧ شكل الإنفاق العسكري الاستهلاكي ٦٠ في المائة من الإنفاق الكلي مما يعني غلبت الطابع الاستهلاكي على الإنفاق فارتفعت بذلك مديونية العراق الداخلية والخارجية بشكل كبير. ومع تزايد أعباء الحرب تراجع دور القطاع العام بشكل واضح تم خصخصة الكثير من المشاريع الحكومية بأثمان تقل عن قيمتها الحقيقية بشكل كبير وتخفيض حجم القطاع العام وترشيقه من خلال إلغاء الحلقات الزائدة كالمؤسسات النوعية التي تشكل حلقة وسط بين المشاريع الصناعية والقطاع الصناعي وضغط النفقات وتعزيز دور القطاع الخاص.

بعد عام ١٩٩٠ شهدت السياسات المالية انعطافا غير مسبوق تمثل بتوقف تصدير النفط والاعتماد على الإصدار النقدي الجديد بشكل أساسي في تمويل الإنفاق العام نتيجة فرض العقوبات الاقتصادية بعد غزو الكويت[١٢]، فارتفع المعروض النقدي بشكل كبير فقد كان في بداية العقد ١٥٣٥٩,٣ مليون دينار ارتفع في العام الذي يليه إلى ٢٤٧٦٠,٢ مليون دينار، واستمر في الارتفاع ليصل في عام ١٩٩٥ إلى ٥٤٠٠٠٠ مليون دينار أي تضاعف أكثر من ٣٥ مرة عن عام ١٩٩٠. وشهد منتصف العقد توقيع اتفاق النفط مقابل الغذاء مع الأمم المتحدة سمح بموجبه للعراق تصدير كميات محددة من النفط لتغطية الاحتياجات الأساسية للسكان فحصل تحسن كبير في الوضع المالي للبلد الا ان السياسات المالية بقيت محافظة على طابعها التدخلي.

وبعد عام ٢٠٠٣ شهدت السياسات المالية تغيرا جذريا إذ بعد احتلال العراق طبق الحاكم المدني بول برايمر سياسات الانفتاح المفرط واللبرالية المطلقة المستوحاة من النظرية النيوكلاسيكية، إلا انه سرعان ما اختفت هذه الليبرالية، فالإنفاق العام في تزايد مستمر وغياب الرؤية الواضحة لشكل النظام الاقتصادي للبلد، والقطاع الخاص على الرغم من دعمه من قبل الدولة إلا أن القطاع العام لازال هو المستحوذ على النشاط الاقتصادي. إن الوضع الأمني غير المستقر في البلد ألقى بظلاله على الإنفاق العام حيث تميز بارتفاع الجانب الاستهلاكي

---

[١٠] – عبد المنعم السيد علي، دور الدولة المتغير في العراق والسعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد الخامس، ربيع ١٩٩٦، ص١٢٨.

[١١] – عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي: النفط، التنمية، التدمير، الآفاق ١٩٥٠-٢٠١٠ ، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٥، ص٦٥.

[12]– U.N , The Middle east and north Africa, 43 rd Edition , England , 1997.

بالقياس الى الجانب الاستثماري وإذا ما أضفنا الى ذلك التحسن الكبير الذي حصل في أجور القطاع العام فأن كفة الميزان تميل باستمرار باتجاه الإنفاق الاستهلاكي لاسيما وان عدد منتسبي القطاع العام يقدر بأكثر من ثلاثة ملايين موظف بضمنهم ٣٠٠ ألف موظفي شركات التمويل الذاتي عدا القوات الأمنية الذين يقدرون بأكثر من ٦٠٠ ألف عنصر ناهيك عن قوات الحشد الشعبي وأبناء العشائر الذي دعموا القوات الأمنية بعد أحداث داعش وسقوط محافظات الموصل وصلاح الدين والانبار وأجزاء من ديالى، وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار المشمولين بالمرتبات التقاعدية وشبكات الحماية الاجتماعية فأن مسألة ارتفاع الشق الاستهلاكي من الإنفاق العام لا تحتاج إلى بذل جهود كبيرة في تفسيرها.

## المحور الثالث
## ( الواقع التنموي في العراق )

إن الخوض في الواقع التنموي في العراق يضع نصب أعيننا حقيقتين الأولى إن الاقتصاد العراقي يتعايش بين مفارقتين، الأولى تتمثل بنتاج الاقتصاد السياسي للحرب والعقوبات الاقتصادية القاسية على مدى أكثر من ثلاثة عقود. إذ عززت الأولى ترسيخ نمط تجاري استهلاكي يلبي متطلبات اقتصاد الحرب أو العقوبات الأممية أو كليهما عبر خلق وسطاء تجاريين محليين وإقليميين عملوا على امتصاص فوائض مالية مهمة في تحصيل سلع وخدمات يوفرها المنشأ الوسيط، الأمر الذي أوجد مصالح مشتركة وروابط قوية تقود السوق العراقية نحو الأسواق الإقليمية. أما المفارقة الثانية وهي الأهم فتتمثل بارتباط عوائد النفط بسلوك الموازنة العامة للدولة فقد تحولت وبشكل واضح إلى نمط استهلاكي حربي يختلط فيه الدم بالخبز عبر العقود الماضية إلى نمط جديد تتدهور فيه وبشكل واضح الكفاءة والتنمية الاقتصادية[١٣].

لغرض إعطاء صورة وافية عن الواقع التنموي في العراق يمكن تقسيمه إلى المراحل الآتية[١٤]:

**١- مرحلة إنعاش التنمية :**

إن هذه المرحلة تبتدئ من عام ١٩٥٠ وتنتهي بقيام الحرب العراقية-الإيرانية عام ١٩٨٠، شهدت هذه المدة زيادات كبيرة في الإيراد المالي نتيجة ازدياد إنتاج النفط وتأميمه وتصحيح أسعاره، قامت الحكومة خلال هذه المدة بتبني مجموعة من الخطط التي من خلالها حاولت تنفيذ مجموعة من الأهداف ابتدأت بالخطة المؤقتة في كانون الأول عام ١٩٥٩ ومرورا بالخطة الاقتصادية الخمسية في تموز ١٩٦٥ وانتهاء بخطة التنمية القومية عام ١٩٧٦، إذ عملت هذه الخطط على توسيع قاعدة القطاع العام في النشاط الاقتصادي وزيادة فاعليته من خلال تأسيس عدد من المؤسسات العامة المتعلقة بإدارة الاقتصاد، وما أعقبها من سيطرة الدولة على مجمل الفعاليات الإنتاجية الزراعية والصناعية والتجارة الخارجية، وبذلك أصبحت الريادة والقيادة بيد القطاع العام. تلتها خطة التنمية القومية (١٩٧٦-١٩٨٠) التي وضعت بموجب القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٧ واستهدفت زيادة الدخل القومي بنسبة ١٦,٨% ورفع دخل الفرد بنسبة ١٣,٣% وإحداث معدلات نمو في قطاعي الصناعة والزراعة قدرها ٣٢,٩% و ٧,١% على التوالي.

**٢- مرحلة تدهور التنمية (١٩٨٠-٢٠٠٣):**

جاءت رياح الحرب باتجاه معاكس تماما لاتجاه مسيرة التنمية في العراق فبعد الخطط والبرامج الطموحة خلال المدة ١٩٥٠-١٩٨٠ والتي أريد منها بشكل عام النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي بالشكل الذي يحقق مستويات مرتفعة من التنمية والتي حققت نسب كبيرة من أهدافها إذ كاد العراق أن يصل إلى مشارف أبواب

---

[١٣]- مظهر محمد صالح، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق إنفلات السوق، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٣، ص٣١.

[١٤]- حيدر نعمه بخيت، احمد إبراهيم الزرفي، استخدام اختبار السببية في تحديد اتجاه العلاقة بين التعليم والتنمية في العراق خلال المدة ١٩٨٥-٢٠١١، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد العاشر، العدد (٣١)، ٢٠١٤، ص١١٧.

مغادرة حلقة الدول النامية لولا توقف كل تلك الانجازات باندلاع الحرب العراقية الإيرانية التي دامت قرابة ثمان أعوام.
إن دالة التنمية في العراق تعتمد على العائدات النفطية ولما كان القطاع النفطي المتضرر الأكبر من الحرب فمن الطبيعي أن تنحدر المؤشرات الاقتصادية والتنموية عما كان متوقع لها وتدني مستواها بشكل كبير، فبعد ان كانت نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي ٥٥% خلال المدة (١٩٨٤-١٩٨٠) انخفضت إلى ٢١% خلال المدة (١٩٨١- ١٩٨٩) يضاف إلى ذلك عدم قدرة هذا القطاع خلال الحرب من مواجهة النفقات العسكرية مما دفع الحكومة اللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي والتي أدت الدور الأساسي في امتصاص الإنفاق المتزايد على الاحتياجات العسكرية وكل ذلك على حساب احتياجات التنمية الاقتصادية.
وعلى الرغم من الانجازات الاقتصادية المتحققة في المدة التي سبقت الحرب ونجاحه في مجالات الإنشاءات والبناء إلا ان الاقتصاد العراقي لم يكن مرناً وقويا بما ينسجم مع تلبية كل هذه الاحتياجات والأعباء العسكرية خاصة وان البلد استمر في استيراد الأسلحة على الرغم من إنفاق مبالغ ضخمة على الصناعة العسكرية وتحول البلد إلى اكبر مستورد للسلاح في العالم بعد ان أصبحت نفقاته العسكرية أكثر من ١٩٨ مليار دولار خلال المدة ١٩٨٠-١٩٩٠ وهو مبلغ يتجاوز جميع العوائد النفطية خلال المدة ١٩٣٠-١٩٩٠ والبالغة ١٩٦ مليار دولار[١٥].
إن الخسائر التي لحقت بالاقتصاد والمجتمع العراقي خلال الحرب العراقية الإيرانية على الرغم من فداحتها إلا أنها لم تتوقف عند هذا الحد فبعد سنتين من نهايتها دخل العراق في حرب طاحنة مع قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة بعد احتلاله للكويت ليزداد الوضع سوءا من خلال تعميق معظم المشاكل الاقتصادية. ونتيجة للحرب فان العراق قد فقد ما تبقى من بنيته الاقتصادية والاجتماعية المدنية والعسكرية على حد سواء وتعرض الشعب لخسائر هائلة في الأرواح وتراجعت مستويات المعيشة وتدهورت لتصل إلى أدنى المستويات[١٦].

**٣- مرحلة ضبابية التنمية ٢٠٠٣-٢٠١٠:**

شهد العراق في عام ٢٠٠٣ حدث تاريخي مهم وانعطافة كبرى في مسيرته السياسية والاقتصادية والاجتماعية تمثلت باحتلاله عسكريا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ومن ثم تغيير نظام الحكم، فأنيطت إدارة البلاد بسلطة الاحتلال وبقرار أممي يحمل الرقم ١٤٨٣ في ٢٢ أيار ٢٠٠٣ فقامت الإدارة الأمريكية بتكليف بول برايمر حاكم مدني للعراق الذي تولى المهمة الإدارية والتنفيذية بل وحتى التشريعية للبلد خلفا للجنرال المتقاعد جاي غارنرJay Montgomery Garner . بعدها تم تأسيس صندوق تنمية العراق •DFI لغرض إيداع جميع الأموال العراقية الناجمة عن بيع النفط والغاز والأموال الفائضة عن برنامج النفط مقابل الغذاء فضلا عن جميع الأصول والأموال العراقية التي تعود ملكيتها إلى النظام السابق ما لم تكن خاضعة الى أوامر أخرى. والغاية الأساسية من هذا الصندوق هو لحماية الأموال العراقية من الدعاوى التي قد ترفع في المحاكم الدولية ضد العراق من قبل جهات متعددة، وهذه الأموال تنقل إلى حساب البنك المركزي بمجرد خروج العراق من أحكام بنود الفصل السابع[١٧].
بعد تغيير النظام في نيسان عام ٢٠٠٣ تجددت الآمال بعودة العراق إلى سابق عهده وإحياء الجهود التي تبددت في مجال التنمية الاقتصادية غير ان النتائج على ارض الواقع بددت تلك الآمال وأصبح على ما يبدو ان المشاكل التي يعاني منها العراق هي مشاكل هيكلية ولدت وترعرعت في بيئة من الحروب والعقوبات وسياسات التخبط والعشوائية والآنية في حل المشاكل في ظل عدم وجود رؤية واضحة وإستراتيجية مسبقة طويلة الأجل، مما ولدت آثار أصبحت لصيقة للحالة الاقتصادية. كان من أولويات الحكومة العراقية المؤقتة هي العمل على تعزيز سيطرتها على عملية إعادة الأعمار التي بدأتها القوات المحتلة، والعمل على إصلاحات تكون كفيلة بالنهوض بالواقع الاقتصادي وتبني سياسة نفطية تعزز زيادة الصادرات النفطية من خلال مجال الاستثمار في

---

[١٥]- عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٠١.

[١٦]- أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي إلى أين، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص٢٥.

• Development Fund for Iraq

[١٧]- عماد خليل عيدان، مؤشرات الاستدامة في عملية التنمية الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص٦٤.

هذا القطاع، والتفاوض حول الديون العراقية وإعادة جدولتها الأمر الذي ربط العراق ببرنامج المساعدات الطارئة الذي يموله صندوق النقد الدولي والذي أقر عام ٢٠٠٤[١٨].

في هذه المدة على الرغم من تشكيل مجلس الحكم الانتقالي بإشراف الحاكم المدني الا انه في وقت لاحق تم الاتفاق على تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة الدكتور أياد علاوي في عام ٢٠٠٤ ثم حكومة مؤقتة أخرى لكتابة الدستور بزعامة الدكتور إبراهيم الجعفري ومن ثم حكومة دائمة برئاسة السيد نوري المالكي في عام ٢٠٠٦ لإدارة البلد، وقد تحقق تحسن في العديد من المؤشرات التنموية لاسيما معدل الدخل الفردي الذي ارتفع من (٢,٩٣) ألف دينار عام ٢٠٠٦ إلى (٣,٣٨) ألف دينار عام ٢٠٠٧ وكذلك ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من (٣,٢٧) ألف دينار إلى (٣,٧٥) ألف دينار للسنوات ذاتها[١٩]، إلا ان تدهور الوضع الأمني بشكل كبير وظهور المشاكل السياسية وطبيعة نظام الحكم السائد والفساد الإداري والمالي حال دون الوصول الى طموحات المواطن العراقي.

وعند النظر إلى مؤشرات التنمية نلاحظ ان بعضها قد شهد قليلا من التحسن، في حين ان البعض الآخر شهد تدهورا وان كان بشكل طفيف وكما مبين في الجدول (١). فقد ارتفع عدد وفيات الأطفال الرضع من (٣٢) طفل عام (٢٠٠٤) إلى (٣٥) عام (٢٠١٠) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٣%). بينما انخفض عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة من (٤١) طفل عام ٢٠٠٤ إلى (٣٨) طفل عام (٢٠١٠) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-2.5%).

**جدول (١)**

**بعض المؤشرات الصحية ومعدلات نموها لسنوات مختارة**

| السنة | عدد وفيات الأطفال الرضع لكل ألف طفل | عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف من السكان | المدة الزمنية | معدل نمو وفيات الأطفال الرضع | معدل نمو وفيات الأطفال دون سن الخامسة |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٤ | ٣٢ | ٤١ | ٢٠٠٤-٢٠٠٦ | 7.5 | ٠ |
| ٢٠٠٦ | ٣٧ | ٤١ | ٢٠٠٦-٢٠٠٩ | -7.9 | **-2.5** |
| ٢٠٠٩ | ٣٦ | ٣٨ | ٢٠٠٩-٢٠١٠ | -2.8 | ٠ |
| ٢٠١٠ | ٣٥ | ٣٨ | ٢٠٠٤-٢٠١٠ | ٣ | **-2.5** |
| ٢٠١٣ | ٢١ | ٢٧,٥ | | | |

المصدر:- حيدر نعمة بخيت، احمد إبراهيم الزرفي، استخدام اختبار السببية في تحديد اتجاه العلاقة بين التعليم والتنمية في العراق خلال المدة ١٩٨٥-٢٠١١، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (١٠)، العدد (٣١)، ٢٠١٤، ص١٢١.

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، على أعتاب الألفية، قسم إحصاء التنمية البشرية، بغداد، ٢٠١٤، ص٧.

أما فيما يتعلق بدليل التنمية البشرية HDI فأنه يقسم مستويات التنمية إلى ثلاث أقسام هي[٢٠]:

- مستوى عالي من التنمية تكون قيمة المؤشر فيه (١,٠٠-٠,٨٠٠) درجة.
- مستوى متوسط من التنمية تكون قيمة المؤشر فيه (٠,٧٩٩-٠,٥٠٠) درجة.
- مستوى منخفض من التنمية تكون قيمة المؤشر فيه (٠,٤٩٩-٠) درجة.

---

[١٨] – حيدر نعمه بخيت، احمد إبراهيم الزرفي، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

[١٩] – الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠١٢-٢٠١٣ ، الباب الرابع عشر، بغداد، ٢٠١٣، ص٢.

[٢٠]– مخيف جاسم محمد، واقع التنمية البشرية في العراق في ضوء مؤشرات القياس الكمي لدليل التنمية البشرية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (٧)، العدد (٢٢)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، ٢٠١١، ص١١٥.

والعراق ومنذ عام ١٩٩٠ لم يشهد استقرار في هذا الدليل إذ تذبذب بين الصعود والهبوط نتيجة كون الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على النفط بشكل أساسي وبالتالي تذبذب أسعار الأخير ألقى بظلاله على العديد من المؤشرات الاقتصادية والتنموية التي تؤثر على قيمة الدليل، ففي عام ١٩٩٠ كانت قيمة الدليل (٠,٧٥٩) محتلا المرتبة ٥٤ عالميا وبذلك فهو يعد من البلدان ذات التنمية المتوسطة، وعليه فانه يتفوق على الكثير من بلدان المنطقة كالسعودية التي كانت قيمة الدليل لديها(٠,٧٠٢) للسنة ذاتها وعلى تركيا وإيران والأردن وسوريا عندما كانت قيمة الدليل لهذه الدول (٠,٧٥١، ٠,٦٦٠، ٠,٧٥٢، ٠,٦٩١) على التوالي، وفي الإصدارات الأخيرة لتقارير التنمية البشرية تغيرت الأرقام نتيجة تعديلها إذ ان التقرير الأخير لعام ٢٠١٤ احتسب الدليل بأثر رجعي نتيجة تغيير طريقة احتسابه وبذلك احتل العراق مرتبة متدنية بالقياس إلى البلدان الأخرى، فكانت قيمة الدليل في عام ١٩٩٠ (٠,٥٠٨) اقل بكثير من قيمة الدليل لبلدان السعودية والإمارات والكويت والأردن التي كانت (٠,٦٢٢ ، ٠,٧٢٥ ، ٠,٧٢٣ ، ٠,٦٢٢) درجة على التوالي. وفي السنوات اللاحقة من عقد التسعينيات وبسبب العقوبات الاقتصادية انخفضت قيمة الدليل بصورة واضحة حتى وصل في عام ١٩٩٩ إلى (٠,٥٦٩) وهو يعد الأقل في بلدان المنطقة وكما مبين في الجدول رقم (٢). فيما استبعد العراق بعد عام ٢٠٠٣ من الدخول في دليل التنمية البشرية لعدم توفر البيانات حتى عام ٢٠٠٥ إذ كانت قيمة الدليل (٠,٦٢١) وقد تحسن في الأعوام اللاحقة حتى وصل في عام ٢٠١٢ إلى (٠,٦٤١) ثم ارتفع قليلا في عام ٢٠١٣ الى (٠,٦٤٢) وهي تعد قيمة منخفضة إذ وضعت العراق في الترتيب الـــ ١٢٠ على مستوى دول العالم[٢١].

**جدول(٢)**

**دليل التنمية البشرية HDI* للعراق وبعض البلدان العربية والمجاورة له للمدة ١٩٨٠-٢٠١٣**

| الدولة | ١٩٨٠ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٨ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ترتيب الدول لعام ٢٠١٣ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العراق | ٠,٥٠٠ | ٠,٥٠٨ | ٠,٦٠٦ | ٠,٦٢١ | ٠,٦٣٢ | ٠,٦٣٨ | ٠,٦٣٩ | ٠,٦٤١ | ٠,٦٤٢ | ١٢٠ |
| السعودية | ٠,٥٨٣ | ٠,٦٦٢ | ٠,٧٤٤ | ٠,٧٧٣ | ٠,٧٩١ | ٠,٨١٥ | ٠,٨٢٥ | ٠,٨٣٣ | ٠,٨٣٦ | ٣٤ |
| الإمارات | ٠,٦٤٠ | ٠,٧٢٥ | ٠,٧٩٧ | ٠,٨٢٣ | ٠,٨٣٢ | ٠,٨٢٤ | ٠,٨٢٤ | ٠,٨٢٥ | ٠,٨٢٧ | ٤٠ |
| الكويت | ٠,٧٠٢ | ٠,٧٢٣ | ٠,٨٠٤ | ٠,٧٩٥ | ٠,٨٠٠ | ٠,٨٠٧ | ٠,٨١٠ | ٠,٨١٣ | ٠,٨١٤ | ٤٦ |
| الأردن | ٠,٥٨٧ | ٠,٦٢٢ | ٠,٧٠٥ | ٠,٧٣٣ | ٠,٧٤٦ | ٠,٧٤٤ | ٠,٧٤٤ | ٠,٧٤٤ | ٠,٧٤٥ | ٧٧ |
| سوريا | ٠,٥٢٨ | ٠,٥٧٠ | ٠,٦٠٥ | ٠,٦٥٣ | ٠,٦٥٨ | ٠,٦٦٢ | ٠,٦٦٢ | ٠,٦٦٢ | ٠,٦٥٨ | ١١٨ |
| تركيا | ٠,٤٩٦ | ٠,٥٧٦ | ٠,٦٥٣ | ٠,٦٨٧ | ٠,٧١٠ | ٠,٧٣٨ | ٠,٧٥٢ | ٠,٧٥٦ | ٠,٧٥٩ | ٦٩ |
| إيران | ٠,٤٩٠ | ٠,٥٥٢ | ٠,٦٥٢ | ٠,٦٨١ | ٠,٧١١ | ٠,٧٢٥ | ٠,٧٣٣ | ٠,٧٤٩ | ٠,٧٤٩ | ٧٥ |

(*) الأرقام في التقارير القديمة تختلف عن أرقام التقرير الأخير لعام ٢٠١٤ اذ احتسبت قيمة الدليل بأثر رجعي نتيجة تغيير طريقة احتسابه.

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٤، ص ص ١٦٢-١٦٣.

[٢١] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٤، ص ص ١٦٢–١٦٣.

شكل (١)

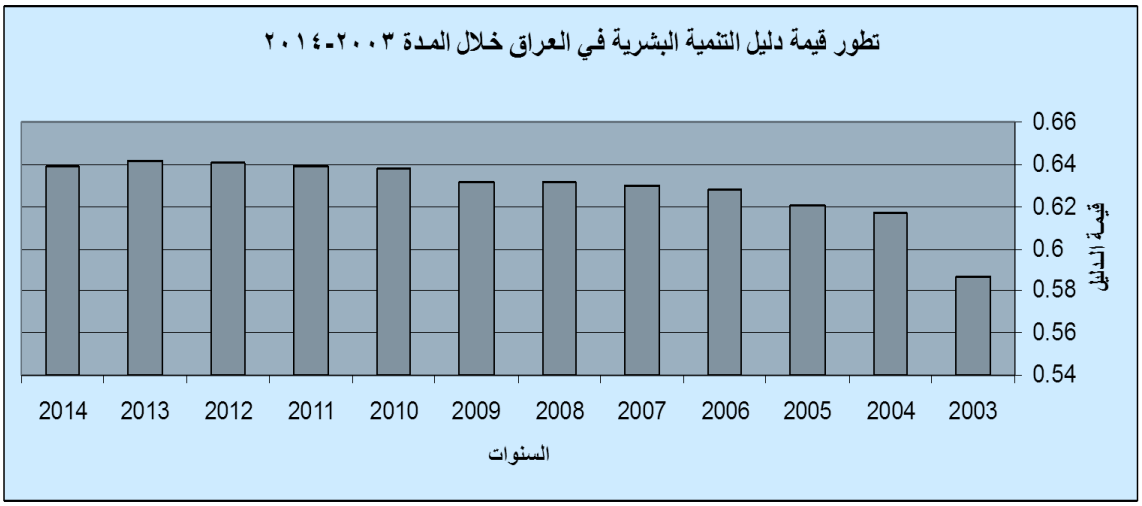


المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٢)

ان أهم ما يميز هذه المرحلة هو ظهور خطتين الأولى خطة التنمية الوطنية للمدة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ كونها ظهرت إلى النور على الرغم من التحديات الأمنية والسياسية التي يواجهها البلد في ظل قبضة الاحتلال الأمريكي والقوات المتحالفة معه. وخلال هذه الخطة لم تظهر رؤية واضحة لفلسفة النظام الاقتصادي والاجتماعي للبلد إذ اتسمت بالضبابية على الرغم من التعويل على السوق في حل المشاكل المتعددة للاقتصاد العراقي والتركيز على زيادة الإنتاج النفطي الأمر الذي لم يتحقق في هذه المدة، إذ بقيت المشاكل قائمة كالركود الاقتصادي والمعدلات المرتفعة للبطالة والفقر في الوقت الذي ازداد فيه حجم القطاع العام بشكل كبير[٢٢]. أما الخطة الثانية فهي خطة التنمية ٢٠٠٧-٢٠١٠ التي استهدفت تعزيز النمو الاقتصادي الناجم عن ارتفاع معدلات إنتاج النفط وتحسن أسعاره العالمية والاهتمام بالقطاع الخاص وتعزيز الحكم الرشيد والعمل على استقرار الوضع الأمني وتحسين نوعية الحياة بشكل عام.

٤-مرحلة تحسن مؤشرات التنمية ٢٠١٠-٢٠١٣

في هذه المرحلة شهد الوضع الأمني تحسناً نسبيا بعد تطبيق خطة فرض القانون الأمر الذي انعكس على تحسن بعض مؤشرات التنمية بشكل طفيف فقد استمر تحسن الدخل الفردي إذ وصل إلى (٥,٩٧) ألف دينار في عام ٢٠١١ بعد ان كان (٤,٦٦) ألف دينار في عام ٢٠١٠، وكذلك حصل تحسن في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إذ كان في عام ٢٠١٠ (٥,١٤) ألف دينار ارتفع في السنة اللاحقة إلى (٦,٧١) ألف دينار ثم ارتفع في عام ٢٠١٢ إلى (٧,١٧) ألف دينار[٢٣].

**٥- العودة إلى تدهور مؤشرات التنمية ٢٠١٤- ٢٠١٥ :**

شهدت هذه المدة انهيار كبير لأسعار النفط العالمية إذ انخفضت أسعار سلة أوبك من ١٠٥,٨٧ دولار للبرميل عام ٢٠١٣ الى ٩٦,٢٩ دولار عام ٢٠١٤ واستمرت بالانخفاض لتصل في النصف الأول من عام ٢٠١٥ إلى ٤٦,٦٧ دولار[٢٤]، والذي انعكس على إيرادات العراق المالية بشكل كبير ولاسيما إن النفط العراقي يباع بسعر اقل من سلة أوبك بحدود ٢-٥ دولار لأسباب متعددة، وقد بلغت إيرادات النفط في النصف الأول من عام ٢٠١٥ بحدود ٢٣ ترليون دينار (١٩,٥ مليار دولار)، بينما بالجانب الإنفاقي فان مرتبات الموظفين والمتعاقدين والأجهزة الأمنية بحدود ٢١ ترليون دينار (١٧,٩ مليار دولار) عدا النفقات العسكرية التي تشكل نسبة غير قليلة في ظل المعارك التي تدور على عدة محاور في محافظات صلاح الدين والأنبار واجزاء من محافظات كركوك وديالى والحديث عن قرب الشروع في معركة الموصل واستمرار التظاهرات الجماهيرية في

---

[٢٢] – صبري زاير السعدي، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث، النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الوطني ١٩٥١–٢٠٠٦، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص٥٢٧.

[٢٣] – الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠١٢–٢٠١٣، مصدر سبق ذكره، ص٢.

[٢٤] http//www.opec.com

الكثير من المحافظات العراقية المطالبة بالإصلاح، ناهيك عن ديون الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط والتي يتوقع أن تصل في نهاية عام ٢٠١٥ إلى ٢٧ مليار دولار.

## المحور الرابع
## ( الواقع المالي في العراق )

شهدت المدة التي أعقبت التغيير في عام ٢٠٠٣ زيادة كبيرة في الموازنات السنوية للدولة فبعد ان كان حجم الموازنة في عام ٢٠٠٢ (١,٢)• مليار دولار ارتفعت في العام الذي يليه (٢٠٠٣) إلى ١٤ مليار دولار وبزيادة قدرها (١٠٦٦,٧) في المائة عن العام الماضي لتمثل بذلك قفزة حقيقية رسمت للبلد ملامح اقتصاد مختلف من حيث حجم الإنفاق الحكومي حيث أدت حرية تصدير النفط إلى زيادة الواردات النفطية والتي انعكست بدورها على الموازنة. ففي عام ٢٠٠٤ ارتفعت إلى (١٨) مليار دولار واستمرت بالارتفاع المستمر طيلة الأعوام اللاحقة حتى وصلت في عام ٢٠١٣ إلى (١١٨,٦) مليار دولار ثم قدرت في عام ٢٠١٤ بحدود (١٣٠) مليار دولار إذ في هذا العام لم يقر قانون الموازنة نتيجة الخلافات السياسية بين الكتل البرلمانية وبذلك تشكل اكبر موازنة في تاريخ العراق، كان يفترض من خلالها العمل على إدامة النمو في الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستويات التنمية البشرية والمساهمة في تخفيف المشاكل الاقتصادية، بعدها انخفضت الموازنة في عام ٢٠١٥ الى (١٠٢) مليار دولار وكما مبين في الجدول (٣).

**جدول(٣)**
**موازنات العراق للمدة ٢٠٠٢-٢٠١٥ بضمنها الموازنات التكميلية**

| السنوات | مليار دولار | نسبة التغير% |
|---|---|---|
| ٢٠٠٢ | ١,٢ | - |
| ٢٠٠٣ | ١٤ | ١٠٦٦,٧ |
| ٢٠٠٤ | ١٨ | ٢٨,٦ |
| ٢٠٠٥ | ٢٦ | ٤٤,٤ |
| ٢٠٠٦ | ٣٤ | ٣٠,٨ |
| ٢٠٠٧ | ٤٢ | ٢٣,٥ |
| ٢٠٠٨ | ٧٠ | ٦٦,٧ |
| ٢٠٠٩ | ٧٤ | ٥,٧ |
| ٢٠١٠ | ٧٥ | ١,٤ |
| ٢٠١١ | ٨٤ | ١٢,٠ |
| ٢٠١٢ | ١٠١ | ٢٠,٢ |
| ٢٠١٣ | ١١٨,٦ | ١٧,٤ |
| ٢٠١٤ | ١٣٠* | ٩,٦ |
| ٢٠١٥ | ١٠٢ | ٢١,٥- |
| ٢٠١٥-٢٠٠٣ | ٨٨٩,٨ | - |

(*) تقديرية لعدم إقرار قانون الموازنة
المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على مصادر متعددة

نلاحظ من الجدول حتى في الأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض أسعار النفط بشكل حاد لم تنخفض الموازنة العراقية عن سابقتها وإنما ازدادت بشكل طفيف وصل إلى (٥,٧ و ١,٤) في المائة للأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي، وذلك يرجع إلى انخفاض نسب التنفيذ لمعظم الوزارات والمحافظات العراقية حيث شهدت

•هذا الرقم لا يدخل بضمنه مشتريات السلع والخدمات التي تأتي عن طريق مذكرة التفاهم التي وقعها العراق مع الأمم المتحدة في عام ١٩٩٦.

هذه السنوات والسنوات التي سبقتها نسب متدنية من التنفيذ نتيجة ضعف الطاقة الاستيعابية لبعض القطاعات الاقتصادية وقلة الخبرة وتفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي وعدم وجود الشركات المحلية التي تستطيع ان تقوم بالمشاريع الإستراتيجية في الوقت الذي فيه دخول الشركات الأجنبية غير الأمريكية محدود نتيجة الوضع الأمني وعمليات القوات المحتلة.

شكل(٢)

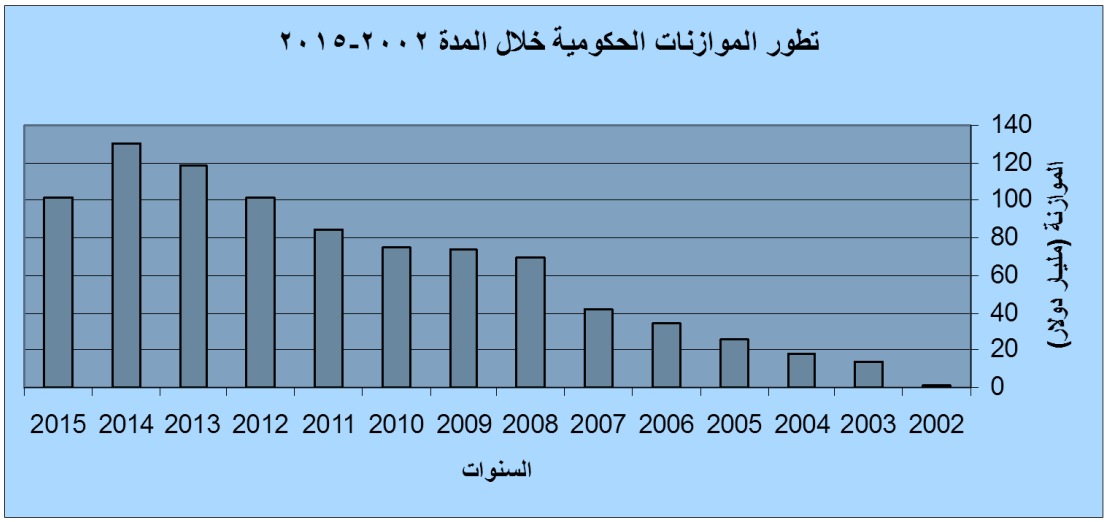


من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

ان السبب وراء ارتفاع حجم الموازنات يعود بشكل أساسي إلى رفع العقوبات الاقتصادية ومن ثم زيادة إنتاج النفط العراقي وان كان بشكل بطيء نسبياً مما انعكس على معدلات التصدير التي أخذت تزداد من سنة لأخرى، فازدادت قيمة الصادرات بشكل كبير مدعومة بارتفاع أسعار النفط فقد كانت في ٢٠٠٨ قيمة الصادرات النفطية (٦٣,٥) مليار دولار انخفضت في عام ٢٠٠٩ الى (٣٩,٤) مليار دولار نتيجة الأزمة العالمية وانخفاض أسعار النفط بشكل كبير[٢٥]. ثم عاودت بالارتفاع بالعام اللاحق إلى (٥٢,٣) مليار دولار، ثم استمرت بالارتفاع إلى ان وصلت في عام ٢٠١٢ إلى (٩٤) مليار دولار الذي يعد الرقم الأعلى في تاريخ العراق انخفضت في عام ٢٠١٣ إلى (٨٩,٧) مليار دولار واستمرت بالانخفاض لتصل إلى (٨٤,٣) مليار دولار، وكما مبين في الجدول رقم (٤).

أما فيما يتعلق بمعدلات الإنتاج اليومي فعلى الرغم من تدهوره بعد الاحتلال في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ عندما كان المعدل (١,٩٥٧ ، ١,٩٥٧) مليون برميل يوميا على التوالي، ارتفع في الأعوام اللاحقة إلى أكثر من مليوني برميل يوميا حتى وصل في عام ٢٠١٢ إلى (٢,٩٤٢) مليون برميل يوميا ثم استمر بالارتفاع ليصل في عام ٢٠١٤ إلى (٣,٥) مليون برميل يوميا، وكما مبين في الجدول (٤).

**جدول(٤)**

**بعض المؤشرات النفطية والناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٤)**

| السنوات | معدل الإنتاج (مليون برميل يوميا) | قيمة الصادرات النفطية (مليار دولار) | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار) | الاحتياطي (مليار برميل) |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٢ | ٢,١٢٧ | ١٥,٧ | ٢٦,٨ | ١١٥ |
| ٢٠٠٣ | ١,٣٧٨ | ١٢,٦ | ١٢,١ | ١١٥ |
| ٢٠٠٤ | ٢,١٠٧ | ١٧,٨ | ٢٣,٠ | ١١٥ |
| ٢٠٠٥ | ١,٨٥٣ | ١٩,١ | ٣١,٨ | ١١٥ |
| ٢٠٠٦ | ١,٩٥٧ | ٢٧,٥ | ٥١,٦ | ١١٥ |
| ٢٠٠٧ | ٢,١٨٤ | ٣٩,٤ | ٨٨,٠ | ١١٥ |

[25]– The Impact of the Global Financial Crisis on the World Oil Market and its Implications for the GCC Countries, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2009, P.3.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٨ | ٢,٢٨١ | ٦٣,٥ | ١٠٢,١ | ١١٥ |
| ٢٠٠٩ | ٢,٣٣٦ | ٣٩,٤ | ١١١ | ١١٥ |
| ٢٠١٠ | ٢,٣٥٨ | ٥١,٨ | ١٣٨,٥ | ١٤٣,١ |
| ٢٠١١ | ٢,٦٥٣ | ٧٩,٧ | ١٨٥,٧ | ١٤١,٣٥ |
| ٢٠١٢ | ٢,٩٤٢ | ٩٤,٢ | ٢١٦ | ١٤٠,٣ |
| ٢٠١٣ | ٣,٣ | ٨٩,٧ | ٢٣٢,٥ | ١٤٤,٢ |
| ٢٠١٤ | ٣,٥ | ٨٤,٣ | ٢٢٣,٥ | ١٤٣,٠٧ |

- OPEC, Annual Statistical Bulletin, Austria, 2013, p.17.
- OPEC, Annual Statistical Bulletin, Austria, 2014, p.8.
- OPEC, Annual Statistical Bulletin, Austria, 2007,P.12.
- OPEC, Annual Statistical Bulletin, Austria, 2015, P.16.

-د.يحيى حمود حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٢، ص٦٣.
-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات الحسابات القومية.

يتميز النفط العراقي بميزة مهمة تتمثل بانخفاض نفقات استخراجه بالقياس إلى المناطق الأخرى كون احتياطاته ضخمة قدرت في عام ٢٠١٢ بـ (١٤٠,٣) مليار برميل[٢٦]، ارتفعت التقديرات في عام ٢٠١٤ الى (١٤٣,٠٧) مليار برميل[٢٧] وهذه الاحتياطات ثلث منها يبتعد عن سطح الأرض بمسافة ٦٠٠ متر وهي تعد مسافة قريبة وذات جدوى اقتصادية. وقد قدرت أحدى الدراسات ان تكلفة استخراج النفط العراقي ١,٥ دولار للبرميل، وهذه تعد تكلفة متدنية جدا إذا ما قيست ببلدان أخرى، حيث ان التكلفة قدرت في بحر الشمال (١٢-١٦) دولار للبرميل وفي تكساس قدرت بحدود ٢٠ دولار للبرميل مما يعني في حالة انخفاض أسعار النفط مستقبلا لسبب معين لمستويات ادنى من الحالية فان العديد من المناطق يتوقف استخراج النفط فيها كونه يعد غير مجزي من الناحية الاقتصادية إذ لايغطي تكاليف استخراجه بينما العراق يعد من البلدان التي تستمر في الإنتاج في ظل أدنى الأسعار[٢٨].

## المحور الخامس
## ( قياس أثر السياسات المالية على مؤشرات التنمية)

بشكل عام تؤثر السياسة المالية بأدواتها المختلفة على مؤشرات التنمية سواء ما يتعلق منها بجانب النفقات العامة والية إنفاقها او الإيرادات العامة وطرق جبايتها لاسيما ما يتعلق بالضرائب المباشرة وغير المباشرة. ونظرا لعدم توفر بيانات دقيقة حول الحجم الحقيقي للانفاق العام والأوجه المختلفة له نتيجة الأبعاد السياسية التي تحجب الكثير من قنوات الانفاق، فقد تم الاعتماد على الموازنة الحكومية كمتغير مستقل يمكن قياس تأثيره على مؤشرات التنمية. بينما في الجانب الآخر نتيجة لعدم توفر سلسلة زمنية يمكن الاعتماد عليها لمؤشرات التنمية المختلفة فقد تم الاعتماد على دليل التنمية البشرية HDI الصادر من قبل الأمم المتحدة كونه متاح لمعظم سنوات الدراسة ولاعتماده على عدد من المؤشرات. ونظرا لعدم توفر بيانات بعض السنوات فقد تم تقديرها وفقا لمعدل النمو في السنوات الأخرى ووفقا لبعض المؤشرات التنموية لغرض اكتمال السلسلة ومن ثم الشروع في تقدير الدالة.

قبل تقدير الدالة لابد من الإشارة الى التوقع المسبق لإشارة المعلمة المقدرة وفقا لمنطوق النظرية الاقتصادية، إذ ان الإشارة المتوقعة للمتغير المستقل (الموازنة) هي موجبة لتعبر بذلك عن العلاقة الايجابية بين

---

[26]– OPEC, Annual Statistical Bulletin, Austria, 2013, p.17.

[27] –OPEC, Annual Statistical Bulletin, Austria, 2015, P.16.

[٢٨]– احمد صدام عبد الصاحب ، سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق رؤية مستقبلية ، قسم الدراسات الاقتصادية، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، بدون سنة نشر ، ص١٧.

الموازنة الحكومية ودليل التنمية البشرية (المتغير التابع) إذ ان الموازنة كلما ازداد حجمها كلما ازداد الإنفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري الأمر الذي يلقي بظلاله على التنمية البشرية بشكل او بآخر. أما قيمة معامل المتغير المستقل (الميل) فيتوقع ان تكون ضعيفة نسبيا لتعكس التأثير الضعيف للموازنة على دليل التنمية البشرية بسبب الطبيعة المعقدة للموازنة وقلة التخصيصات المالية الموجهة للبرامج التنموية إذ ان معظم الانفاق الحكومي هو انفاق استهلاكي.

سيتم تقدير النموذج القياسي وفقا للبرنامج الإحصائي الجاهز .Minitab14 حيث تم اختيار أربعة أشكال (صيغ) رياضية للنموذج هي الصيغة الخطية والصيغة اللوغاريتمية والصيغة النصف لوغاريتمية والصيغة النصف لوغاريتمية المعكوسة تمت المفاضلة بينها على أساس منطوق النظرية الاقتصادية وعلى أساس اجتيازها للاختبارات الإحصائية والقياسية.

ومن بين النماذج الأربعة المقدرة تم اختيار النموذج اللوغارتيمي التالي:

log HDI = - 0.528 + 0.0296 log Budget

(-29.6) (5.96)

R-Sq = 78.0% F=35.52 P= 0.000 D.W=1.43

إن النموذج أعلاه يعد الأفضل من باقي النماذج المقدرة كونه اجتاز اختبار منطوق النظرية الاقتصادية لأنه يعبر عن العلاقة الايجابية بين الموازنة الحكومية وبين دليل التنمية البشرية إذ تعمل الموازنة وبشكل ايجابي على تحسن قيمة هذا المؤشر في العراق خلال المدة المبحوثة ٢٠٠٣-٢٠١٤ إذ يعمل الإنفاق الحكومي على تحسن المؤشرات التي يعتمد عليها الدليل بشكل او بآخر الأمر الذي يحتم على الحكومة ومؤسساتها العمل على تركيز الإنفاق على الأوجه والمجالات التي تضمن تعزيز قيمة دليل التنمية البشرية وبالتالي تحسين موقع العراق على مستوى بلدان العالم التي تكون قريبة عليه من حيث الامكانات المالية والبشرية. فعلى ضوء النموذج المقدر عندما تزداد الموازنة بمقدار1 في المائة فأن دليل التنمية البشرية وفقا للنموذج المقدر سيزداد بمقدار 0.0296 في المائة.

أما من حيث الاختبارات الإحصائية فقد كانت جميع الاختبارات تعزز الثقة بنتائج هذا النموذج اذ كانت قيمة t المحتسبة لمعلمة المتغير المستقل والبالغة 5.96 هي أعلى من قيمة *t الجدولية المناظرة لها عند مستوى 1 في المائة ودرجات حرية 11 والبالغة (2.68) مما يدل على معنوية المعلمة المقدرة. أما قيمة معامل التحديد R-Sq هي 78 في المائة والتي تعني ان التغيرات في الموازنة العامة للدولة تفسر مامقداره 78 في المائة من التغير الحاصل في دليل التنمية البشرية والباقي يعود إلى عوامل ومتغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج او يمكن إدراجها ضمن المتغير العشوائي. وكذلك اختبار F نجح في تعزيز الثقة الإحصائية للنموذج إذ بلغت قيمة اختبار F المحتسبة35.52 وعند مقارنتها مع القيمة الجدولية المناظرة لها(3.22 (0.01, 1, 12)) فان المحتسبة اكبر من الجدولية مما يدل على جوهرية معامل التحديد R-Sq وعلى جوهرية النموذج ككل.

أما إذا ما انتقلنا الى الاختبارات القياسية فهي الأخرى عززت الثقة في النموذج كون ان قيمة اختبار داربن-واتسن Durbin-Watson statistic والبالغة 1.43 تظهر ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي الموجب First order Autoregressive Scheme او السالب.

وفيما يتعلق بباقي الاختبارات فأن قيمة الاحتمال P.value المقدرة كانت 0.000 وهي اقل من مستوى المعنوية 5 في المائة، لذا فإننا نرفض فرضية العدم التي تنص على ان نموذج الانحدار المقدر غير معنوي ومن ثم فان معلمة المتغير المستقل تختلف عن الصفر مما يدلل على وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

و فيما يتعلق باعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي Normality Test ولغرض معرفة فيما لو كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أو لا، فان الشكل التالي يوضح ذلك من خلال نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي باستخدام اختبار Kolmogorov-smirnov.

**شكل (٣)**
**انتشار البواقي للنموذج اللوغارتيمي**

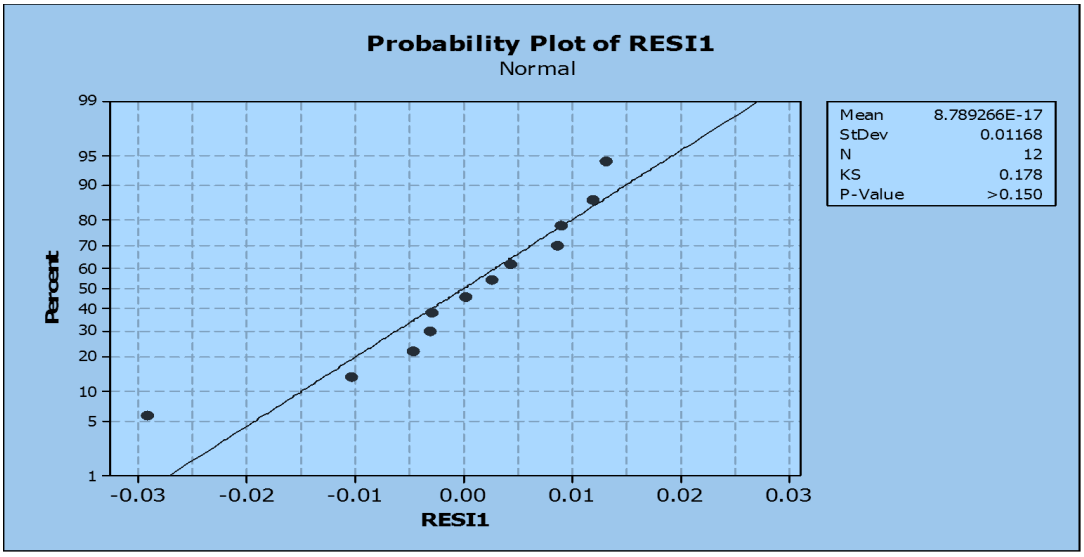


ويمكن توضيح الشكل أكثر من خلال الجدول (٥) الذي يبين نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي باستخدام اختبار Kolmogorov-smirnov.

**جدول (٥)**

**نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي باستخدام اختبار Kolmogorov-smirnov**

| StD ev | الاحتمالP.Value | عدد المشاهدات | KS test |
|---|---|---|---|
| 0.01168 | اكبر من0.15 | 12 | 0.178 |

من خلال الجدول السابق المتضمن نتائج اختبار Kolmogorov-smirnov فان قيمة P.Value اكبر من 0.15 وهي بذلك اكبر من مستوى معنوية 5 في المائة، لذا فإننا نقبل فرضية العدم التي ترى بان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. وعليه فان الشرط الأول المتمثل بشرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى قد تحقق.

أما فيما يتعلق بالشرط الثاني الخاص بوجود استقلال بين البواقي (عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي) أي فرضية العدم H0. وبعدم وجود استقلال بين البواقي (وجود ارتباط ذاتي بين البواقي) أي الفرضية البديلة H1. ومن خلال اختبار داربن-واتسن التي كانت قيمته 1.43 وهي أعلى من كلا الحدين الأدنى والأعلى ( du=1.8 , dl=1.36) عند مستوى معنوية 5 في المائة مما يعني وجود استقلال بين البواقي أي اننا نقبل بفرضية العدم، بمعنى آخر عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation في النموذج المقدر وكما وضحنا سابقا في بداية التحليل القياسي.

أما بخصوص الشرط الثالث الخاص باختبار تجانس البواقي أي اختبار ثبات التباين فانه موضح بالشكل الآتي الذي نلاحظ من خلاله انتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة والبواقي الموجبة (يمثل الصفر) إذ من الصعب تحديد شكل معين تسلكه البواقي وبالتالي فإنها ليست متزايدة أو متناقصة او أنها تقع على جانب واحد، وبالتالي يمكن القول بعدم ثبات التباين ومن ثم تحقق الشرط الثالث من شروط المربعات الصغرى المتمثل بشرط ثبات التباين للبواقي.

**شكل (٤)**
**انتشار بواقي المتغير المستقل Budget للنموذج اللوغارتيمي**

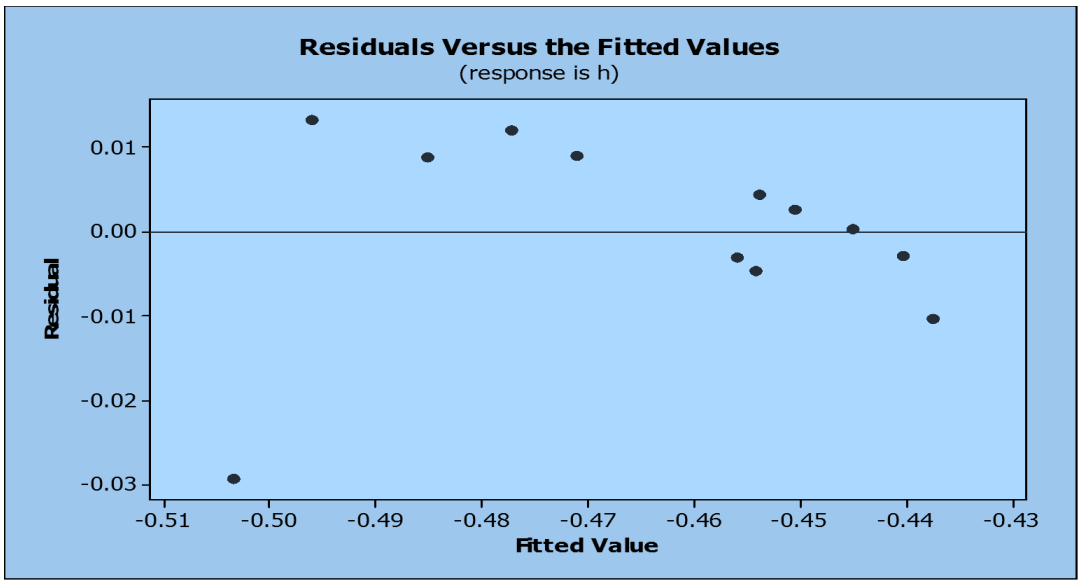


## (الاستنتاجات والتوصيات)

يمكن حصر أهم نتائج وتوصيات الدراسة بالنقاط التالية:

١- من خلال النموذج المقدر فان السياسات المالية لعبت دور مهم في تحسن قيمة دليل التنمية البشرية خلال المدة المدروسة كما أثبته قياس اثر الموازنة على الدليل، وبالتالي فان النتائج هي مختلفة عن فرضية البحث.

٢- احتلال العراق مرتبة متأخرة من حيث قيمة دليل التنمية البشرية بالقياس الى العديد البلدان العربية والأجنبية.

٣- حصل تحسن واضح في العديد من مؤشرات التنمية البشرية على الرغم من الوضع الأمني غير المستقر في العديد من المحافظات العراقية.

٤- على الرغم من المستويات المرتفعة نسبيا التي سجلها قيمة دليل التنمية البشرية الا ان تقرير عام ٢٠١٤ أعاد احتسابها بأثر رجعي بعد ان عدلت طريقة الاحتساب مما أدى الى انخفاض قيمة الدليل بالقياس إلى البلدان الأخرى.

٥- على الحكومة العمل بشكل مدروس وجدي لغرض دعم مؤشرات التنمية البشرية وتحسينها بالشكل الذي يرفع من قيمة دليل التنمية.

٦- الاستفادة من التجارب التنموية لبعض البلدان العربية والاجنبية والتي سبقتنا في مجال التنمية البشرية.

## (المصادر والمراجع)

١- د.حيدر نعمه بخيت، سياسات الاستقرار الاقتصادي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.

٢- د.عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والأنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، الطبعة الأولى، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧.
٣- د.سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك: النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٢.
٤- حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨.
٥- جون كينث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة احمد فؤاد بليغ، تقديم إسماعيل صبري عبد الله، سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد٢٦١، الكويت، أيلول ٢٠٠٠.
٦- د.فلاح خلف علي الربيعي، تحليل التغيرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق، أوراق MPRA، العدد (٢٨٣٧١)، كانون الثاني، ٢٠١١.
٧- عبد المنعم السيد علي، دور الدولة المتغير في العراق والسعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد الخامس، ربيع ١٩٩٦.
٨- عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي: النفط، التنمية، التدمير، الآفاق ١٩٥٠-٢٠١٠ ، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٥.
9- U.N , The Middlest and north Africa , 43 rd Edition , England , 1997.
١٠- مظهر محمد صالح، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق إنفلات السوق، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٣.
١١- حيدر نعمه بخيت، احمد إبراهيم الزرفي، استخدام اختبار السببية في تحديد اتجاه العلاقة بين التعليم والتنمية في العراق خلال المدة ١٩٨٥-٢٠١١، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (١٠)، العدد (٣١) كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٤.
١٢- عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.
١٣- أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي إلى أين، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.
١٤- مخيف جاسم محمد، واقع التنمية البشرية في العراق في ضوء مؤشرات القياس الكمي لدليل التنمية البشرية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (٧)، العدد (٢٢)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، ٢٠١١.
١٥- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٧.
١٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٨.
١٧- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٩.
١٨- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٠.
١٩- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١١.
٢٠- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٢.
٢١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٣.
22- The Impact of the Global Financial Crisis on the World Oil Market and its Implications for the GCC Countries, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2009.
23- OPEC, Annual Statistical Bulletin, Austria, 2007.
24- OPEC, Annual Statistical Bulletin, Austria, 2013.
25- OPEC, Annual Statistical Bulletin, Austria, 2014.
26- OPEC, Annual Statistical Bulletin, Austria, 2015.
٢٧- د.يحيى حمود حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٢.
٢٨- احمد صدام عبد الصاحب ، سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق رؤية مستقبلية ، قسم الدراسات الاقتصادية ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، بدون سنة نشر.
٢٩- عماد خليل عيدان، مؤشرات الاستدامة في عملية التنمية الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٤.

٣٠- الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠١٢-٢٠١٣، الباب الرابع عشر، بغداد، ٢٠١٣.
٣١- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، على أعتاب الألفية، قسم إحصاء التنمية البشرية، بغداد، ٢٠١٤.
٣٢- قانون الموازنة العراقية لعام ٢٠١٥.
33- Romer, Christina D, What Ended the Great Depression, Journal of Economic History, No.52, December 1992.
34- Thomas I. Palley, Keynesian, Classical and New Keynesian Approaches to Fiscal Policy: Comparison and Critique, Working Paper (96), Institute of Macroeconomics and Business Cycles Research, June 2012.